تقرير استراتيجي تحليلي .. تحولات سعر صرف الريال اليمني في المناطق الجنوبية ..

قراءة استراتيجية في المناطق البنيوية والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

إعادة تقييم السياسة النقدية في اليمن: بين التدخلات السياسية وإصلاحات اقتصادية غائبة

التحولات النقدية المفاجئة لسعر الصرف . . هل هي نجاح اقتصادي أم مجرد مناورة سياسية؟

الأمناء / متابعات :

شـــهد اليمن منذ عام 2015 تحولًا عميقًا في سياســـته النقدية، نتيجة للنزاع المســـلح والانقســـام الـــذي خلفته الحـــرب. وتوزعت الســـلطة النقدية بين حكومتين متنافستين: إحداهما في صنعاء تحت ســـيطرة الحوثيين، والأخـــرى في عدن تحت الحكومة المعترف بها دوليًا.

هذا الانقســـام أدى إلى انقسام اقتصادي داخـــلي، مع تبايـــن حاد في أســـعار الصرف وسياسات مالية متناقضة، ما جعل الاقتصاد يعاني من خلل بنيوي عميق.

التحـــولات النقديـــة المفاجئـــة: هل هي نجاح اقتصادي أم مجرد مناورة سياسية؟

في منتصـــف يوليو 2025، شـــهد الريال الســـعودي في عدن تراجعًا مفاجئًا من 750 ريالًا إلى مـــا دون 400 ريال في فترة قصيرة، قبل أن يعود للارتفاع تدريجيًا ليستقر بين 400 و450 ريالًا. هذا التراجع تم الترويج له كإنجاز اقتصادي مـــن بعض الأطراف الحكومية، دون تقديم توضيحات تقنية أو تقارير رسمية تبرر هذا التحول المفاجئ أي أن القراءة الاقتصادية البحتة تكشـــف عن غياب المبررات الموضوعية لهذا الهبوط المفاجئ

إذ لا يوجد تحسن في الصادرات النفطية، ولم تشهد الأســـواق أي انخفاض ملحوظ في أســـعار السلع الأساســـية ، والتفسير الأقرب هـــو أن هذا التحـــول كان محاولة سياســـية لتخفيف الضغط الشعبي في ظل الاحتجاجات المتصاعدة.

أســـباب الهبوط المفاجئ: بـــين التحليل الشعبي والتدخل السياسي

شهدت مدن حضرموت وعدن احتجاجات شعبية غاضبة بسبب تدهور الأوضاع المعيشية وغياب الخدمات الأساســـية، ما فرض ضغطًا على الحكومة لتخفيف الاحتقان الشعبي .

هذا الهبوط المفاجئ في قيمة العملة كان نتاجًا لتدخلات سياســـية غير مدروسة، حيث تم اتخاذ قرارات فوقية دون خطط مالية واضحة. والأســـواق التجارية، في المقابل، لم تعترف بهذا التغير، بل استمرت في التعامل بأسعار السوق الســـوداء، ما يعكس أزمة ثقة عميقة بين الحكومة والسوق.

التحديـــات المرتبطـــة بالأســـواق الرسمية وغير الرسمية :

بينما الحكومة تحاول فرض سياسة سعر موحد، رفض العديد من التجار التعامل بسعر البنك المركزي، متخذين من الســـوق السوداء مرجعًا لهم.

هذه الفجـــوة بـــين السياســـة النقدية والتســـعير التجاري تعكس ضعف العلاقة بين المؤسســـات الحكومية وقطاع الأعمال، وهو ما يفاقم أزمة الثقة تؤكد أن المشـــكلة لم تعد في الســـعر وحده ، بل في منظومة الحوكمة الاقتصادية برمتها .

إصلاحات نقدية حقيقية: ما الذي يجب فعله؟

لإعادة الاستقرار للسياســـة النقدية في الجنـــوب، يجب أن تشـــمل الإصلاحات إعادة هيكلـــة البنك المركزي بشـــكل جذري وتفكيك شبكات الفســـاد التي تعشعش فيه. كما يجب تفعيل الرقابـــة المالية على المنافـــذ والموانئ، وإعادة تشـــغيل صادرات النفط والغاز تحت إدارة وطنية مستقلة، وتفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاســـبة ، وإعادة بناء قدرته على التحقيـــق والتدقيق ، وإطـــلاق مشروع ربط إليكتروني شـــامل بين الموانئ والمنافذ المالية ، لإحكام السيطرة على الإيرادات العامة.

ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية مستقلة عن النزاع الســـياسي، وأن تركز على مـــؤشرات اقتصاديـــة حقيقية، مـــع إشراك المجتمع المدني وممثلي الحراك المدني في رسم أولويات سياسات الاقتصادية .

ضرورة التحـــول إلى إصلاحـــات اقتصادية حقيقية :

ما شـــهده الجنـــوب اليمني مـــن تراجع سريع في سعر صرف الريال ليس أكثر من رد فعل ســـياسي مؤقت استجابة لضغط شعبي. ورغم محاولات تهدئـــة الأوضاع، إلا أن غياب الشفافية وعدم وجود إصلاحات حقيقية في النظام النقـــدي يعرض الاقتصاد لمخاطر أكبر. الدرس الأهم هو أن الشـــارع الجنوبي لم يعد مجرد متلق ســـلبي بل أصبـــح فاعلا ضاغطا على القرار الاقتصادي، وهو بحاجة إلى تنظيم لتحويـــل هـــذه الضغوط إلى قـــوة إصلاحية حقيقية على المدى الطويل.

كيف ينبغي أن يُقرأ التدخل الدولي في ضبط القطاع المصرفي اليمني وتحقيق استقرار العملة ؟

ما الدلالات القانونية لتدخل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) في المشهد المصرفي اليمني ؟

ما العقوبات الدولية المحتملة لتورط أطراف مصرفية يمنية في أنشطة قد تصنف ضمن جرائم اقتصادية عابرة للحدود؟

عدن / الأمناء / خاص :

شهدت الساحة الاقتصادية اليمنية خلال الأيـــام الماضية تطورات محوريـــة، بعد تدخل مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية التابع لوزارة الخزانـــة الأمريكيـــة (OFAC)، لمواجهة حالة الانهيار النقـــدي الحاد الذي يشـــهده الريال اليمني، في ظل مضاربات عشـــوائية وفساد مصرفي غير مســـبوق، مارسته بعض البنوك اليمنية الكـــبرى بالتواطؤ مع شركات صرافة غير مرخصة.

أولاً: من هو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)؟

يُعد OFAC جهـــة رقابيـــة أمريكية عليا مســـؤولة عن فرض العقوبـــات الاقتصادية والتجارية على الأفـــراد والكيانات التي تهدد الأمـــن القومي الأمريكي أو تخـــرق القوانين الدوليـــة، كغســـل الأموال وتمويـــل الإرهاب وانتهاك العقوبات الدولية.

وتدخله في المشهد المصرفي اليمني يحمل دلالة قانونيـــة خطيرة، تؤكد تـــورط أطراف مصرفية يمنية في أنشـــطة قد تُصنف ضمن جرائم اقتصادية عابرة للحدود، وتســـتوجب عقوبات دولية صارمة، أبرزها:

- تجميد أصول البنوك المخالفة.
- حظر التعامل معها بالدولار الأمريكي.
- منعها من استخدام النظام المالي العالمي (SWIFT).
- الإغلاق الكلي لأنشـــطتها داخل وخارج اليمن.

ثانياً: ما الـــذي جرى في الاجتماع الأخير بالسعودية؟

مآتـــم تداولـــة في مواقـــع التواصـــل الإجتماعي أن هناك أ جتماع رفيع المســـتوى عقد مؤخرا في المملكة العربية السعودية، ضم ممثلين عن جمعية الصرافين اليمنيين، وعددًا من البنـــوك العاملة في اليمن، بحضور مباشر من مســـؤولي OFAC، تم الكشف عن أن هذه البنوك:

- مارست مضاربات منظمة وغير قانونية بالعملة الصعبة.
- تسببت بشكل مباشر في تدهور الريال اليمني.
- أظهرت قصورًا رقابيًـــا داخليًا خطيرًا، مع ضعف واضح في الالتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال.

وتم خـــلال الاجتماع توجيـــه تهديدات مباشرة بـــإدراج هـــذه البنوك عـــلى لوائح العقوبـــات الأمريكية، ما لم تتخـــذ إجراءات فورية لتصحيح وضعها وإيقاف ممارســـاتها المخالفة.

ثالثاً: النتائج الأولية للتدخل

جاء التدخـــل الحازم لـــ OFAC بنتائج فورية، تمثلت في تحســـن ملحوظ في سعر صرف الريـــال اليمني أمـــام العملات الأجنبية خلال الأســـبوع التالي للاجتـــماع، مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن العوامل الداخلية، لا الخارجية، كانت السبب الرئيس في التدهور.

رابعاً: ما المطلوب لضمان استمرار التحسن النقدي؟

إن استقرار سعر الصرف لا يمكن أن يُبنى على تحذيرات دولية فقط، بل يستلزم سلسلة إجراءات حقيقية من قبـــل الحكومة اليمنية، أبرزها:

1. توحيـــد الإيـــرادات العامة من جمارك وضرائب وموارد ســـيادية في حساب مركزي خاضع لإشراف البنك المركزي بعدن.
2. اســـتئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد العائـــدات إلى الخزينة العامة، بدلاً من تركها رهينة حسابات غير خاضعة للرقابة.
3. تفعيـــل الرقابـــة الماليـــة والمصرفية، وتحديث أنظمة مكافحة غســـل الأموال وفق المعايير الدولية.
4. الضرب بيد القانـــون على كل مصرف أو صرّاف غـــير مرخّص يســـاهم في زعزعة الاستقرار النقدي.
5. تعزيز الشـــفافية الماليـــة والإعلامية، ونـــشر تقاريـــر دوريـــة عـــن الأداء النقدي والإصلاحات الهيكلية الجارية.

خامســـاً: المخاطـــر في حال تجاهل التحذيرات

في حال تجاهلـــت الحكومة اليمنية هذه المؤشرات والتوصيات، فإن البلاد قد تواجه:

- عـــودة انهيـــار الريال اليمنـــي بوتيرة متسارعة.
- فـــرض عقوبـــات دولية عـــلى النظام المصرفي اليمني بأكمله.
- شـــلل في التحويلات المالية والتجارية وإغلاق قنوات التحويل الخارجي.
- انهيار اقتصادي شامل ينعكس مباشرة على المواطن اليمني ويعمق الأزمة الإنسانية.

سادساً: توصيات قانونية عاجلة

استناداً إلى الموقف الدولي، ومع ما تفرضه المسؤولية الوطنية والقانونية، نوصي بالآتي:

1. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة برعايـــة مجلس الوزراء، بالتعـــاون مع البنك المركزي، لمراجعة عمليات البنوك المشبوهة.
2. تجميـــد أرصـــدة ومراجعـــة تراخيص كل بنـــك أو صراف يثبت تورطه في المضاربة.
3. تعديل قانون البنوك اليمني بما يواكب المعايير الدولية لمكافحة الفســـاد المالي وغسل الأموال.
4. منـــح البنك المركـــزي اليمني في عدن صلاحيات كاملة للرقابـــة والضبط والعقوبة، مع ضمان استقلاله الإداري والمالي.
5. التواصـــل الدبلومـــاسي المباشر مع الجهات الدولية، وتقديم خطة وطنية شفافة للإصلاح المالي والمصرفي .

ختاماً :

إن التدخـــل الأميركي من خـــلال مكتب OFAC يجب أن يُقـــرأ كفرصة أخيرة لتصحيح المســـار، واســـتعادة الثقة بالنظام المصرفي اليمنـــي، وحماية ما تبقى مـــن قيمة العملة الوطنية، وتحصين البلاد من الانهيار الكامل.

الكـــرة الآن في ملعـــب الحكومة، فإما أن تكون على مستوى التحدي... أو تتحمل تبعات الانهيار القادم بكل مآسيه.